

## المستخلص:

هدف البحث إلى تقييم وبناء نموذج قياسي للسياسات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020)، وكذلك بناء سيناريوهات حتى سنة (2025) ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم تقديم نموذج يتكون من ثمان معادلات أنية تعتمد على (22) متغير مستقل (خارجي) و (8) متغيرات تابعة (داخلية)، وتم توظيف أسلوب المعادلات غير المرتبطة ظاهرياً (SURE) لتقدير معاملات النموذج القياسي، وكذلك تم عمل سيناريوهات مستقبلية للسياسات الاقتصادية الكلية (المالية والنقدية والتجارية) من خلال إسقاطات تم توظيفها في النموذج القياسي المقترح، وتم الاستعانة ببرنامج (SEM) لتقييم السياسة المالية وبرنامج (Eviews) الاصدار (12) لتقدير النموذج القياسي وبرنامج (Statagraphics) لعمل اسقاطات للمتغيرات حتى سنة (2025).

وأثبتت نتائج تقييم السياسات الاقتصادية الدور المهم لنافذة العملة في تحقيق الاستقرار السعري (التضخم) وسعر الصرف طيلة مدة البحث، وكذلك الدور الإيجابي للسياسة المالية في زيادة مستويات التوظيف في القطاع العام، إلا أن هذا الدور لم يكن كافياً لاستيعاب الزيادة الكبيرة في القوى العاملة وكذلك أظهر التقييم الدور المهم للانفتاح التجاري في زيادة الصادرات والاستيرادات وزيادة الاحتياطي الاجنبي نتيجة زيادة الصادرات النفطية، وكذلك هناك ارتفاع في مستويات الانفتاح التجاري، مما يؤكد تبعية الاقتصاد العراقي الى التقلبات الخارجية.

كما أظهرت نتائج النموذج المقترح أن الانفاق الاستهلاكي الخاص يعتمد بشكل كبير على أنماط الاستهلاك السابقة وبصورة أقل على الدخل، وأثبتت نتائج الانفاق الاستثماري الخاص أنه يتحدد بشكل كبير عن طريق سعر الفائدة على الاقراض، وفيما تمارس النفقات الاستثمارية العامة دور أقل في تحديد الإنفاق الاستثماري الخاص، فيما كانت نتائج معادلة الإستيرادات تبين تأثرها بشكل واضح بمبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية، أما معادلة الصادرات تتأثر بشكل كبير بالإيرادات النفطية بالإضافة الى الناتج الاجمالي العالمي، مما يعني أن الصادرات مرتبطة بشكل واضح بمتغيرات خارجية، ومن جهة أخرى أظهرت معادلة التوظيف التأثير الواضح للأجور بالقطاع العام كمحدد أساسي للطلب على الأيدي العاملة والتأثير الضعيف لتكوين راس المال الثابت، كما اظهرت معادلة السياسة المالية الدور الواضح الذي تمارسه الايرادات النفطية في تحديد حجم الانفاق العام، فيما بينت معادلة السياسية النقدية (عرض النقود) الأهمية الواضحة لمتغير سعر الفائدة والأسعار في تحديد الطلب النقدي، فيما يتأثر الاحتياطي الأجنبي بفائض وعجز الموازنة بشكل جوهري وكذلك الدين العام.